هيئات الدعم الحكومي كآلية لدعم الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة ولاية عنابة

Article Governmental support organizations as a mechanism to support the local developmental role of SME in Algeria – case of Annaba state

ط.د سامية بزازي[1] ، أ.د شريف غياط [2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد بجامعة 8 ماي 1945– قالمة (الجزائر)،

samiya.eco@live.com

[2] جامعة 8 ماي 1945– قالمة (الجزائر)، ghiat.cherif@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال: 2022/07/10 **تاريخ القبول:** 2023/03/09 **تاريخ النشر:** 2023/03/31

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور، الذي تقوم به هيئات الدعم المسخرة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تأدية الدور المنوط بها اتجاه التنمية المحلية، حيث أنه وبعد القيام بدراسة تحليلية لمختلف المعطيات المقدمة من قبل المديريات ذات العلاقة، توصلت الدراسة إلى أنه ورغم تواجد العديد من الهيئات الداعمة مستوى ولاية عنابة إلى جانب تمتعها بإمكانيات (صناعية، فلاحية، سياحية ...الخ) معتبرة، غير أن دور هذه الهيئات لم يرتق لتجسيد المشاركة الفعالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي عدم قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الأهداف المنتظرة منها اتجاه التنمية المحلية بولاية عنابة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، هيئات الدعم الحكومي، ولاية عنابة.

تصنيفات JEL : G3، N2، O12

Abstract:

This study aims to identify the role played by the support organizations that are devoted by the authorities concerned to support SME to play the role assigned to them in local development level. After carrying out an analytical study of the various data provided by the departments concerned, the study concluded that despite the presence of numerous support organizations in Annaba, in addition to their industrial, agricultural, tourist...etc. potentials, however, the role of its support organizations has not risen to embody effective participation in supporting SME, and therefore the inability of these institutions to achieve the expected objectives of local development in the State of Annaba.

keywords: SME; local development; the support organizations; State of Annaba.

JEL Classification Cods : G3, N2, O12

المؤلف المرسل: بزازي سامية، **الإيميل:** samiya.eco@live.com

1 – المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في معظم الدول باختلاف درجات النمو فيها زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها؛ نظرا للدور الحاسم الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، النابع من دورها المتزايد في خلق فرص العمل، وفعالية الاستثمار فيها من خلال الاستجابة للتغيير وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

في هذا الصدد، الجزائر كغيرها من الدول وضعت جملة من البرامج التنموية والهيئات الداعمة، مسخرة لها في ذات الوقت جميع الظروف المالية والبشرية حتى تتمكن من تحقيق المستوى المطلوب من التنمية الشاملة، وذلك مرورا من تحقيق التنمية المحلية باعتبار أن مفهوم هذه الأخيرة يعكس مفهوم التنمية الشاملة على المستوى الجزئي.

من هذا المسعى تأتي هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على أهم هيئات الدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تفعيل دورها على المستوى المحلي من خلال دراسة هذا الواقع على مستوى إحدى ولايات الشرق الجزائري والمتمثلة أساسا في ولاية عنابة جوهرة البحر الأبيض المتوسط.

1 – 1 مشكلة الدراسة: على ضوء ما تقدم استناداً على ما تقدم، تتضح ضرورة دراسة هكذا موضوع، إذ يمكن صياغة إشكاليته في التساؤل الرئيسي التالي:

– ما مدى مساهمة هيئات الدعم الحكومي في تفعيل الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عنابة؟

1 – 2 فرضية الدراسة: بناءً على التساؤل الرئيس السابق، بالإمكان صياغة الفرضية الرئيسية على النحو الأتي:

– تؤدي هيئات الدعم الحكومي دورا أساسيا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عنابة، مما يساهم في بلوغ مستويات جيدة من التنمية المحلية بها.

1 – 3 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الالمام بالمفاهيم الأساسية ذات العلاقة بعنوان الدراسة بنوع من الإيجاز؛
- تقييم مستوى التنمية المحلية بولاية عنابة ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيلها؛
- كما تهدف أيضا لإلقاء الضوء على حقيقة وواقع الدور الذي تؤديه هيئات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة ومدى مساهمته في دعم مستويات التنمية المحلية بها.

1 – 4 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، وبالتالي معرفة مدى فعالية الدور الذي تؤديه هيئات الدعم الحكومي المسخرة من قبل الدولة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة، ومن ثم الوقوف على ومدى مساهمته في دعم مستويات التنمية المحلية بها.

1 – 5 المنهج المتبع في الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضية وتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثان على مناهج تتناسب مع طبيّعة الموضوع، حيث استخدما المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة مع الاستعانة في ذلك بأسلوب دراسة حالة.

1– 6 الدراسات السابقة: نقوم ضمن هذه النقطة بعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة:

– دراسة (ضيف الله محمد الهادي وآخرون، 2018) بعنوان: "**دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**"، هدفت هذه الدراسة لتقييم نتائج مساهمة كل من ANSEJ و CANAC في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وخلصت الدراسة بعد عملية التقييم أنه ورغم النتائج المقبولة المسجلة بالنسبة للوكالتين غير أنها تظل غير مرضية على المستوى الوطني نظير العراقيل التي تواجهها. **وعليه،** تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في أهمية الدور الذي تؤديه هيئات الدعم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأن نتائجها لا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة لها، وتختلف مع دراستنا في أننا اسقطنا الدراسة على المستوى المحلي بدراسة ولاية عنابة من جهة وتناولنا هيئات دعم إضافية مقارنة بالدراسة السابقة التي انحصرت فقط في هيئتين للدعم المالي.

– دراسة (مسعودي عبد الكريم، 2018) الموسومة بـ: "**دور حاضنات الأعمال في مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مشتلة المؤسسات بأدرار**"، هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور حاضنات الأعمال في الجزائر إلى جانب تحليل واقع محضنة أدرار، وخلصت إلى التجربة الجزائرية لا تزال فتية في مجال حاضنات الأعمال وتتطلب اهتماما أكبر من قبل الدول قصد تطوير أدائها. **وعليه،** فإنها تتفق مع دراستنا في النتيجة المتوصل إليها والمتعلقة بضرورة توفير الأطر الضرورية لتفعيل دور الحاضنات كأحد أهم هيئات الدعم التي يمكن أن تساهم بصفة كبيرة في تفعيل الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتختلف مع دراسة في المجال المكاني للدراسة إلى جانب تناولنا لهيئات دعم إضافية.

1 – 7 هيكل الدراسة: نظراً لأهمية الدراسة وأثرها على ولاية عنابة، فقد ارتأينا تقسيمها إلى أربع محاور، حيث شمل **المحور الأول:** مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما ناقش **المحور الثاني:** التأصيل النظري للتنمية المحلية، في حين عالج **المحور الثالث:** واقع التنمية المحلية بولاية عنابة، وخصص **المحور الرابع:** كدراسة تحليلية لدور هيئات الدعم الحكومي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عنابة

2 – مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2 – 1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد ...الخ. وفي هذا الصدد تعرفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أنها: "تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتحمل كامل المسؤولية فيها، ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و50 عامل". (مسعودي وبوقناديل، 2017، ص 114)

ولغرض بحثنا الحالي سوف نتبنى التعريف، الذي جاء به المشرع الجزائري والوارد في القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث جاء في المادة الرابعة، الخامسة، السادسة،

والسابعة على التوالي، الإطار القانوني لتعريف هذه المؤسسات في الجزائر، ليتم تعديله وفق الأمر بالقانون رقم 17 . 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق ل 10 يناير 2017. ويمكن تعريفها وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون رقم 17 . 02 لسنة 2017

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09 عمال	أصغر من 40 مليون دج	أصغر من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أصغر من 400 مليون دج	أصغر من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 400 مليون إلى 4 مليار دج	من 200 إلى 01 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على: المواد 8، 9، 10 من القانون 17 . 02، (11 جانفي 2017)، المؤرخ في 10 يناير 2017 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد .2

2– 2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهتم الدول باختلاف اقتصادها بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للأهمية الكبيرة لهذا النوع من المؤسسات، والتي تبرز من خلال الدور الكبير الذي تقوم به في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض لأهم النقاط، التي تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية.

2 – 2 – 1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة

تظهر الإحصائيات والدراسات العلمية للدول المتقدمة سعة الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم كثرة المؤسسات الكبيرة والعملاقة في اقتصاديات هذه الدول. ويعود هذا إلى الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة، التي تنطلق من التجديد والابتكار لدى هذا النوع من المؤسسات؛ وكذلك تحسين فعالية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ومتوسطة ذات فعالية أعلى (مُحَمَّد الخضر، 2005، المنشآت الصغيرة ومعطيات الظروف الراهنة، عن الموقع: http/www.sme.org.sa/).

يمكن إجمال أهم الاعتبارات التي دفعت الدول المتقدمة إلى الاهتمام الكبير بهذا النوع من المؤسسات إلى ما يلي (برنوطي، 2005، ص ص 57-63):

- انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية، مع اختلاف هيمنتها باختلاف القطاع الذي تنشط فيه؛
- مصدر لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية ومن ثم التنويع الاقتصادي وخلق فرص جديدة؛
- تعتبر مؤسسات أساسية للصناعات والمؤسسات الكبيرة، كما تعد مصدرا للمبادرة والإبداع.

2 – 2 – 2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

يمكن القول إن الاهتمام الكبير بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدور في إطار التسليم بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وتبرز هذه الأهمية في عدة جوانب، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي (يسري أحمد، 1996، ص ص 22-29):

- تعد مؤسسات مستوعبة لنسبة أكبر من قوة العمل، بالإضافة إلى أنها تساهم في خلق فرص عمل أكثر؛
- نمط التقدم التقني المستخدم في هذه المؤسسات يعتبر أكثر ملاءمة لظروف البلدان النامية؛
- مرونة المؤسسات الصغيرة أكبر من المؤسسات الكبيرة في مواجهة التقلبات والتغيرات في الظروف الاقتصادية.

3 – التأصيل النظري للتنمية المحلية

3 – 1 مفهوم التنمية المحلية

كما ورد في العديد من الكتابات، فقد أطلق مفهوم التنمية المحلية لأول مرة على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية عام 1944، عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في افريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسة العامة. ثم ظهر هذا المفهوم مجددا خلال **مؤتمر كامبريدج** سنة 1948 و**مؤتمر أشريدج** سنة 1954. أما على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تم التركيز بها على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي. فأقر **تقرير الأمم المتحدة** حول "مساعدة المحتاجين في المناطق الأقل نموا: دراسة استقصائية لأساليب إدارة المساعدات في عدة دول "سنة 1956 بأن تنمية المجتمع هي «عملية تهدف إلى تعزيز وتحسين ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية من خلال مشاركتهم الفعالة ومبادرتهم الذاتية». (عبد الوهاب 2007، ص 19) ليستمر بعد ذلك اهتمام الباحثين والخبراء والمنظمات الدولية بمجال التنمية المحلية، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التعاريف نوجز بعضا منها فيما يلي:

- التنمية المحلية فضاء متعدد الخدمات، دائم وشامل، فهو عملية تنويه وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته (Greffe 2005, p 10)؛
- التنمية المحلية هي "نهج موحد لتعبئة الفاعلين في إقليم جغرافي معين اتجاه مجموعة من المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمؤسساتية لخلق ديناميكية مستمرة ومستدامة داخل الاقليم" ؛(Denieuil & Laroussi 2005, P 109)
- هناك أيضا من يعتبر التنمية المحلية هي قبل كل شيء ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار فعالية الموارد النادرة لمنطقة ما، مما يساعد على تعظيم الثروة بها. فهي بذلك تستند أساسا على المؤسسات، الأنشطة والموارد المحلية (Daghri 2006, P 75).

وعليه يرى الباحثان أنه بالإمكان أن نخلص القول بأن التنمية المحلية هي: **ذلك التضامن المحلي الذي يخلق علاقات اجتماعية بين سكان المناطق الصغيرة الحجم لتعظيم الثروات المحلية، ما يدعم بذلك التنمية الاقتصادية الشاملة.**

3 – 2 أسس التنمية المحلية

يمكن عرض أهم الأسس اللازمة لإحداث التنمية المحلية فيما يلي (B.Clinard, 1966, pp 24-36):

- ✓ ضرورة الاعتماد على مشاركة الجماعة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها المجتمعات المحلية؛
- ✓ تحديد الفروق بين المجتمعات المحلية والسعي للتقليل منها؛
- ✓ توفير الظروف المناسبة لتحقيق مصالح مختلف فئات المجتمع، من خلال تبني التخطيط وتفادي العشوائية في إقامة المشاريع؛
- ✓ اعتماد مبدأ المبادرة في خدمة برامج التنمية؛
- ✓ ضرورة دعم المجتمعات المحلية من الخارج عن طريق تقديم المساعدات في مختلف المجالات الصحة، التربية...الخ؛
- ✓ اللامركزية تعد أحد الأسس الضرورية في بعض الوظائف الحكومية لتحقيق التنمية المحلية.

الأسس أعلاه تؤكد على أن التنمية المحلية هي عملية تكاملية لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): التنمية المحلية "الجمع بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية"

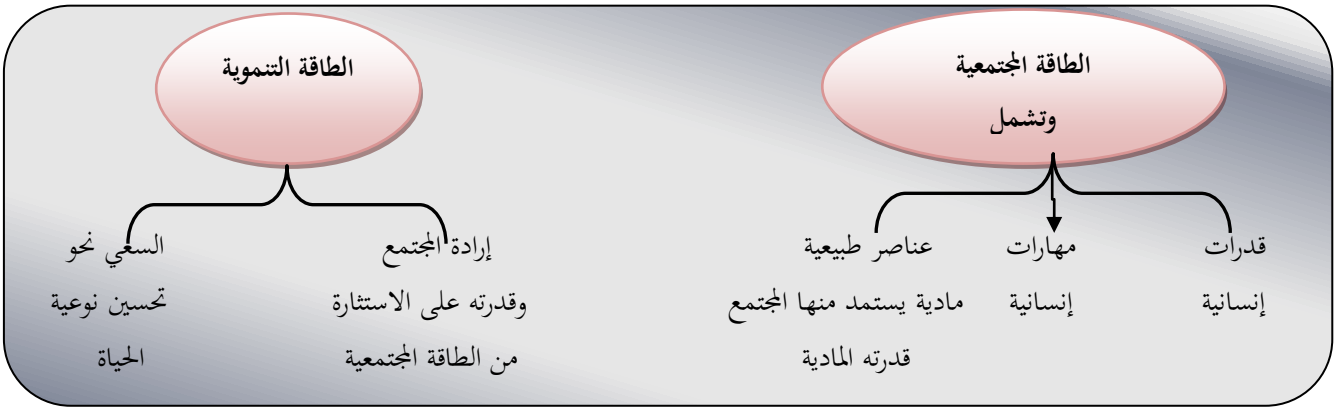

المصدر: سامية بزازي، خير الدين معطى الله، "**آليات دعم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية قالمة . العناقيد الصناعية نموذجا**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945–قالمة، يومي: 29 و30 ماي 2013، ص 06

3 – 3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتحقيق التنمية المحلية

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المداخل، التي يمكن الاعتماد عليها لدعم وتحقيق مستويات التنمية المحلية المنشودة، وهذا نابع أساسا من غلبة الطابع المحلي لهذا النوع من المؤسسات. فهي تعمل على اشباع حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي، ويحكمها في ذلك ما يلي (القهيوي والوادي 2012، ص 22):

- تواجه هذه المؤسسات في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود من مستهلكي المجتمع المحلي بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛
- تقدم هذه المؤسسات سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة للمجتمع المحلي لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار منخفضة نسبيا لاعتمادها بصفة أساسية على المورد المحلي سواء تعلق الأمر بالمورد المادي، المالي أو البشري .
- تتبع نظام البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها على معرفة ظروف العملاء وإمكانياتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة الدائمة معهم.

إضافة لذلك يمكن إجمال الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية (طشطوش 2012، ص 74):

- ✓ هذا النوع من المؤسسات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة، نظرا لقدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة ما يؤدي إلى تطوير البيئة الريفية وزيادة القدرة الإنتاجية؛
- ✓ كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التخفيف من المشكلات الاجتماعية، من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، وبذلك فهي تساهم في حل مشكلة البطالة، دون تجاهل ما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، لذلك تعتبر الأقدر على احتواء مشكلات المجتمع المحلي مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة (منصور الغالبي، 2009، ص 12).

4 – واقع التنمية المحلية بولاية عنابة

4 – 1 التعريف بولاية عنابة

تقع ولاية عنابة في الشمال الشرقي للجزائر، بمساحة تقدر بـ 1393.20 كلم^2، يطلق عليها جوهرة الشرق الجزائري لما تتمتع به من الإمكانيات وموقع استراتيجي إذ يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا، الطارف شرقا، سكيكدة غربا وقالمة جنوبا. تبعد عن العاصمة الجزائرية بـ 579 كلم. (Direction de Tourisme Annaba 2013, p10)

4 – 2 مؤشرات التنمية المحلية بولاية عنابة

للوقوف على أهم مؤشرات التنمية المحلية بولاية عنابة، نرى من الضرورة بمكان عرض أهم الإمكانيات التي تتمتع بها هذه الولاية، إلى جانب دراسة وتحليل أهم برامج التنمية المحلية بها.

4 – 2 – 1 إمكانيات ولايات عنابة

تزخر ولاية عنابة بباقة متنوعة من الإمكانيات، بالإمكان عرضها ضمن النقاط التالية:

– الإمكانيات الصناعية: إن قطاع الصناعة و المناجم واحد من أهم القطاعات إن لم يكن الأهم، له دور أساسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية، من حيث خلق الثروات وتعزيز فرص العمل، حيث تتوفر ولاية عنابة على قاعدة صناعية هامة وهياكل ومنشآت قاعدية معتبرة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، جعل منها أحد أهم الأقطاب الصناعية على المستوى الوطني ومنطقة جذب للمستثمرين، وحسب آخر إحصائيات مديرية الصناعة، فإن ولاية عنابة تتوفر على نسيج صناعي ثري ومتنوع خاصة في مجال صناعة الحديد والصلب والصناعات التحويلية؛ هذا القطب الصناعي مكون أساسا من 186 مؤسسة صناعية عمومية وخاصة، تشغل 17814 عامل، إلى جانب توفرها على 7303 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، توفر 45830 عامل، زيادة على تلك الإمكانيات السابقة، تتوفر الولاية على 19 محجرة، يتنوع نشاطها بين الكلس الفلدسبات، الطين، البوزولان، الخث البركاني حسب إحصائيات سنة 2021.

ولدعم الإمكانيات الصناعية بالولاية تم تخصيص 6 مناطق صناعية موزعة وفق الخريطة التالية:

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي لمناطق النشاط بولاية عنابة

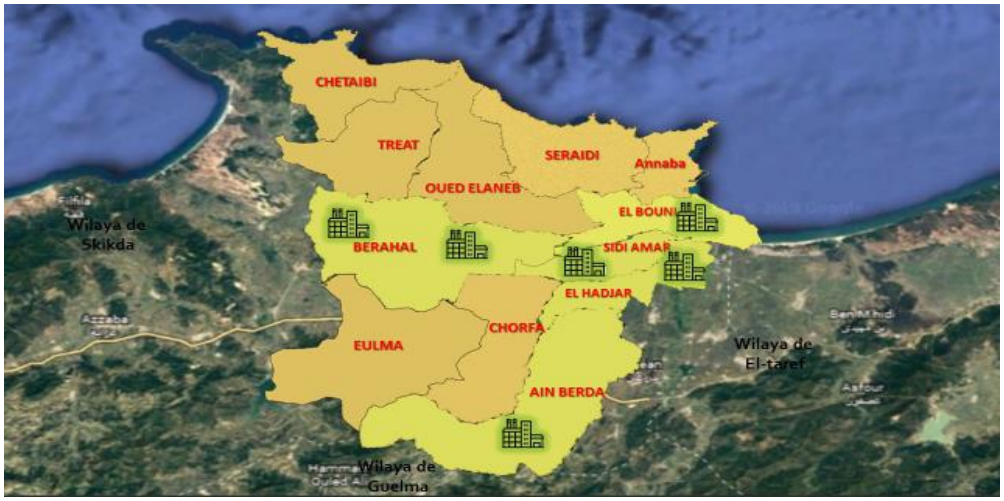

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الصناعة بولاية عنابة

ويمكن عرض أهم معطيات المناطق الصناعية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): معطيات عامة حول المناطق الصناعية بولاية عنابة

المناطق الصناعية	مكان تواجدها	مساحتها	مدى استغلالها	القطع المنشأة	القطع الموزعة	القطع ذات مشاريع في طور الإنجاز	قطع غير مستغلة
جسر بوشي	الحجار	117,4	100%	63	63	0	0
مبعوجة	سيدي عمار	62,59	100%	57	57	0	0
برحال	برحال	121,8	90%	86	86	0	0
البوني M.I.N	البوني	50,68	100%	62	62	0	0
عين الباردة	عين الباردة	101	50%	140	107	105	13
برحال توسعة	برحال	367	10%	22	19	19	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية الصناعة بولاية عنابة.

إن البيانات الواردة في الجدول أعلاه تؤكد على الاستغلال الكلي لـ 3 مناطق صناعية بنسبة 100 % وهي منطقة جسر البوشي، مبعوجة وMIN البوني وكذا بلوغ نسبة 90 % من الاستغلال بالنسبة لمنطقة برحال، الأمر الذي من شأنه أن يقدما دفعا إيجابيا لقطاع الصناعة بالولاية.

– الإمكانيات الفلاحية والصيد البحري: تتمتع ولاية عنابة **بمساحة زراعية** إجمالية تقدر بـ 57820 هكتار منها 82.06% مساحة مستخدمة في الزراعة. الأمر الذي أدى لتنوع المحاصيل الزراعية بها. وفيما يلي عرض لأهم المحاصيل الزراعية خلال سنة 2021.

الجدول رقم (03): تطور المساحة والإنتاج النباتي لولاية عنابة سنة 2021

الشعبة	المساحة الزراعية (الهكتار)	تطور الإنتاج النباتي (القنطار)
الحبوب	12702	322027
البقول الجافة	1412,75	18599
الخضروات	4 330,50	578568,25
منها البطاطا	229,00	92 996,75
الطماطم الصناعية	2276	1593200
الزيتون	983	11770
الحمضيات	764,75	80060,75
الأشجار المثمرة ذات النواة والبذرة	879,5	83712
الكروم	87,50	9597

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة.

استنادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (03) نستنتج أن إنتاج المحاصيل متنوع للغاية، من الحبوب والخضروات والمحاصيل الصناعية والأشجار المثمرة، غير أننا نلاحظ سيطرت إنتاج الخضراوات على المساحة الزراعية والكميات المنتجة، نظرا لملائمة مناخ ولاية عنابة لمثل هذه المنتجات.

إلى جانب الثروة النباتية، نجد أن الولاية تتمتع أيضا **بثروة حيوانية** هائلة، يمكننا عرضها عبر الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور الثروة الحيوانية لولاية عنابة سنة 2021

	الأبقار (رأس)	الأغنام (رأس)	دجاج اللحم	دجاج بيض للاستهلاك	خلايا النحل
العدد	33421	59386	1901650	236341	25642

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة.

تبين معطيات الجدول أعلاه، مدى تنوع الثروة الحيوانية، الذي أدى بدوره لتنوع الإنتاج الحيواني والذي نتناوله وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الإنتاج الحيواني لولاية عنابة سنة 2021

	اللحوم الحمراء (قنطار)	لحوم الدواجن (قنطار)	البيض (1000 وحدة)	العسل (كلغ)	الصوف (قنطار)	الحليب (1000 لتر)
العدد	41192,6	37256,00	47091,73	136640	881,3	45959,33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة.

إن التعداد الحيواني، مكن من المساهمة في العديد من المنتوجات الحيوانية، التي تعتمد أساسا على الثروة المحلية بولاية عنابة. مما سمح بتنوع الإنتاج الخاص باللحوم الحمراء سواء تلك المتعلقة بالأغنام أو الأبقار ولحوم الدواجن إلى جانب إنتاج العسل والصوف وكذا الحليب لسد مختلف حاجيات المواطن العنابي.

ولدعم المنتوج النباتي والحيواني بالولاية، تسهر مديرية المصالح الفلاحية بعنابة على توفير جملة **من الهياكل الفلاحية الداعمة للقطاع**، حيث نجدها تحتوي على 63 غرفة تبريد، 4 وحدات لتحويل الطماطم الصناعية، 6 مطاحن، ...الخ.

وفيما يخص **قطاع الصيد البحري**، فإن منطقة الصيد بولاية عنابة تمتد على طول 80 كم ساحل غني بالموارد البحرية، منها مساحة 7708 كلم^2 محجوزة للصيد، وتقدر الكتلة الحيوانية بها ما بين 10000 و12000 طن.

– الإمكانيات السياحية: تمتاز ولاية عنابة بطابعها السياحي، الذي يجمع بين العديد من أنواع السياحية والتي نخص بالذكر منها: الشاطئية، الجبلية، الدينية ...الخ، نظرا لامتلاكها جملة من المقومات التي تؤهلها لتكون قطبا سياحيا بامتياز.

والملاحظ أن الولاية تنفرد بعديد المواقع الثقافية المصنفة في الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائر كتراث وطني على غرار **موقع ومتحف هيبون الأثري، القلعة الحفصية، جامع الباي، حصن المعذبين** ...الخ، وإلى جانب هذه المواقع المصنفة نجد أيضا الممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي والتي نذكر منها أيضا: **فندق المنتزه بسريدي، كنيسة القديس أوغستين، المسرح الجهوي عز الدين مجوبي، حصن الخروبة** ...الخ.

لا ريب في أن المؤهلات السابقة، ساهمت في جذب وتوافد السياح على الولاية للاستمتاع بمختلف المناطق، إذ يجد السائح ضالته في الاستمتاع والراحة عند التوجه لهذه لولاية. وفيما بعض المؤشرات عن السياح الزائرين لولاية عنابة:

الجدول رقم (06): مؤشرات السياحية الخاصة الوكالات والفنادق السياحية لولاية عنابة لسنة 2021

	نوع السياح	2018	2019	2020	2021
الفنادق	سياح جزائريين	132027	160882	69779	34342
	سياح أجانب	26002	22734	7570	5817
	المجمـــــــوع	158029	183616	77349	40159
الوكالات السياحية	سياح جزائريين	23652	23982	3406	2679
	سياح أجانب	43	00	00	00
	المجمـــــــوع	23695	23982	3406	2679

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية عنابة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن السياح الجزائريين هم الفئة المسيطرة على السياحة بولاية عنابة سواء تعلق الأمر بالفنادق أو الوكالات السياحية. كما نسجل أيضا انخفاض كبير في عدد السياح سنتين 2020 و2021 ومرد ذلك تأثر القطاع السياحي على غرار باقي القطاعات بوضعية البلاد خلال هذه الفترة وما مرت به جراء جائحة كورونا (COVID-19) نتيجة لغلق الرحلات الجوية والبحرية وفترات الحجر الصحي إلى جانب غلق معظم شواطئ عنابة، مما أدى بدوره لانخفاض في عدد المصطافين، أين انتقل العدد من 1.836.229 مصطاف سنة 2018 إلى 918000 سنة 2021 حسب آخر الإحصائيات المتوفرة على مستوى مديرية السياحة لولاية عنابة.

ـ البنى التحتية لولاية عنابة: إن تطور القطاعات السابقة، يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود بنى تحتية سليمة بالولاية تدعم نشاط كل قطاع. وفيما يلي عرض لبعض النقاط في هذا الصدد:

أ. البريد والاتصالات: ولاية عنابة مدعمة بـ 61 مكتب بريد و59 مكتب متعدد الخدمات. يتواجد بها 202 مركز هاتفي بسعة 103266 خط أنترنت تحت تصرف 74875 مشترك.

ب. النقل: هناك العديد من هياكل النقل، منها ما هو خاص ومنها ما هو عام. وهي بدورها مقسمة بين نقل الأشخاص ونقل البضائع. إذ تتوفر ولاية عنابة من حيث **النقل عن طريق البر** على (08 خطوط عمومية، 111 خط خاص) لنقل الأشخاص حسب احصائيات سنة 2021، كما تتوفر الولاية كذلك على النقل **بالسكة الحديدية**، استعمله 163544 مسافر سنة 2020، علاوة على **النقل البحري**، الذي يستغل في الملاحة ونقل البضائع، حيث بلغ في عذا الاطار عدد السفن سنة 2021 الداخلة والخارجة من ميناء عنابة 1116 سفينة بحمولة تقدر بـ 11300468. كما تتوفر ولاية عنابة على مطار **للنقل الجوي** بمدرج رئيسي يبلغ طوله 3 كلم ومسار ثانوي بـ 2.7 كلم، به رحالات داخلية وخارجية. (wilaya d'Annaba, 2021, P 105)

والمحصلة هي أن الإمكانيات السالفة الذكر توضح حجم المقومات الهائلة التي تحوز عليها ولاية عنابة لدعم مسارها التنموي على المستوى المحلي.

4 – 2– 2 برامج التنمية المحلية بولاية عنابة

استفادت ولاية عنابة من أغلفة مالية معتبرة لدعم استثماراتها من خلال المخططات التنموية الخاصة بالبلدية (PCD) والقطاعية غير الممركزة (PSD) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): المخصصات المالية للتنمية ولاية عنابة للفترة (2010 . 2022)

الوحدة: مليون دج

مخصصات التنمية	برنامج التنمية الخماسي (2010 . 2014)	البرنامج الخماسي (2015 . 2019)	البرنامج الخماسي (2020 . 2022)
المخطط البلدي للتنمية (PCD)	4373	4 800	2800
البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)	111830	39 104	14163

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتمادات على **وثائق مقدمة من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة**.

الجدول أعلاه بين **ارتفاع في القيمة الإجمالية المرصدة للمخطط البلدي بالنسبة للبرنامج الخماسي** (2015-2019) الأمر الذي من شأنه دعم المناخ الاستثماري بعنابة في مجالات متعدد كدعم التموين بالمياه الصالحة للشرب، التهيئة الحضارية، المنشآت الإدارية ...الخ. أما بالنسبة للمخصصات المالية لبرنامج (PSD)، فنلاحظ انخفاض معتبر في قيمتها ابتداءً من سنة 2015، مما يؤثر سلبا على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي بالولاية.

5 – دراسة تحليلية لدور هيئات الدعم الحكومي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عنابة

5 – 1 عرض عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة

قبل الوقوف على دور هيئات الدعم الحكومي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، نرى من الضروري تقديم نظرة عامة ولو بإيجاز عن تطور هذه الأخيرة خلال الفترة (2018 . 2021).

5 – 1 – 1 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2018 . 2021)

رغم التراجع الذي عرفته معدلات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة غير أنه لوحظ تطورا ملحوظا في زيادة تعداد هذا النوع من المؤسسات، على غرار باقي ولايات الوطن. يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى وعي الشباب بأهمية هذا النوع من المؤسسات إلى جانب التسهيلات المقدمة نسبيا لإنشائها. وفيما يلي عرض لتطور تعدادها

الشكل رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2018 . 2021)

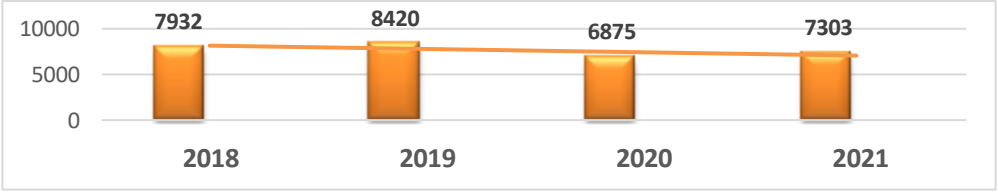

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية الصناعة بولاية عنابة.

الجدول السابق، يوضح انخفاضا طفيفا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عنابة سنة 2020 ومرد ذلك المرحلة الصعبة، التي مرت بها الجزائر خلال جائحة كورونا (COVID-19)، الأمر الذي نتج عنه اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة وعدم رغبة الشباب في فتح مشاريعهم خوفا من الخسارة لضآلة الربح المحقق في فترة الوباء. كما تجدر الإشارة، أن مؤسسات هذا القطاع أغلبها هي مؤسسات خاصة وصغيرة جدا لا يتجاوز عدد العمال بها 9 عمال، وهي تمثل ما نسبته 89 % من مجموع المؤسسات سنة 2021.

5 – 1 – 2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير مناصب الشغل في ولاية عنابة

الشكل الموالي يوضح عدد مناصب العمل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2018 .2021).

الشكل رقم (04): عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2018 ـ 2021)

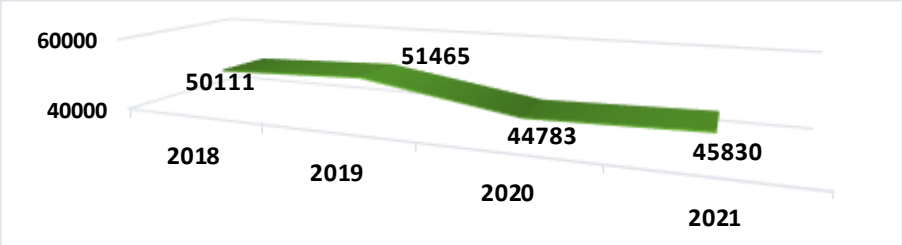

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية الصناعة بولاية عنابة.

من خلال ما هو موضح في هذا الشكل، تتأكد أهمية القطاع الخاص في توفير مناصب العمل، التي بلغت الذروة سنة 2019 بـ 51465 منصب عمل، ليتراجع هذا العدد سنة 2020 إلى 44783 منصب، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس السنة، نظرا لما مرت به المؤسسات من ظروف جراء (COVI-19) فالكثير منها لم يستطع الاستمرار من جهة وعزوز الشباب وخريجي الجامعات خاصة عن فتح مشاريعهم الخاصة في تلك الظروف. ليعود العدد ويرتفع قليلا سنة 2021 بتوفير 45830 منصب عمل.

وجدير بالذكر أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من معدلات البطالة تظل ضيئلة إذا ما قورنت بالإمكانيات المسخرة لدعمها من قبل السلطات المسؤولة، حيث تساهم بما نسبته 15.32% فقط من عدد المشتغلين بولاية عنابة لسنة 2021، الأمر الذي لم يساهم بصفة فعالة في التقليل من معدلات البطالة بالولاية إذ قدر هذا الأخير بـ 16.18% سنة 2021 تبعا للمعلومات المقدمة من مديرية التشغيل لولاية عنابة.

5 – 1 – 3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات نشاطها بولاية عنابة

يتفرع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التابعة للقطاع الخاص (على اعتبارها تمثل أكثر من 99% من إجمالي المؤسسات) بولاية عنابة ليشمل أكثر من 20 مجال. والشكل التالي يوضح توزع هذا النوع من المؤسسات حسب فروع النشاط.

الشكل رقم (05): توزع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط بولاية عنابة سنة 2021

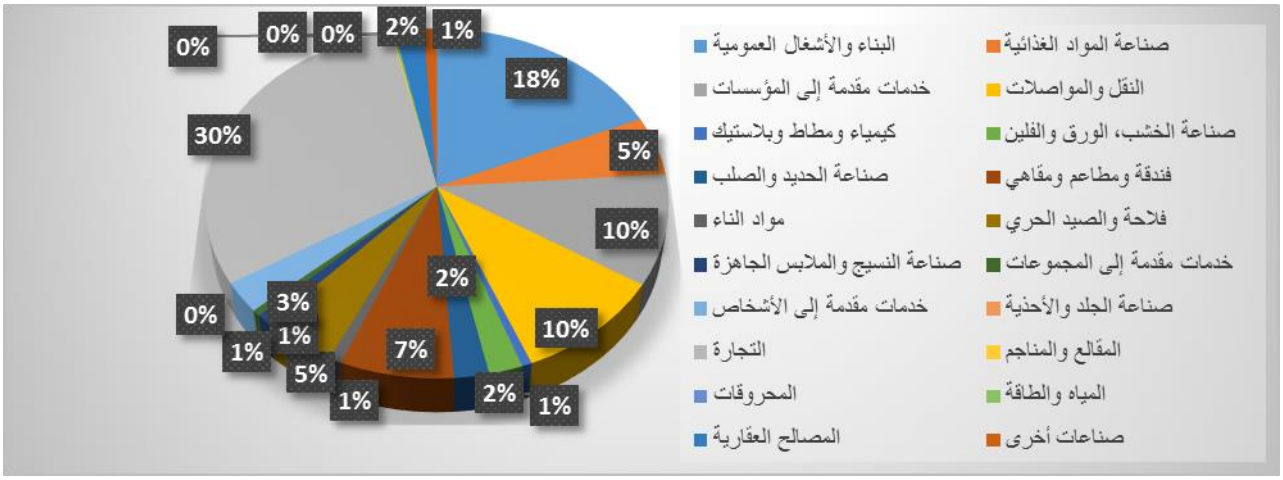

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية الصناعة بولاية عنابة.

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة تتوزع على أكثر من 20 مجال تحتل الأنشطة التجارية الصدارة بمجموع 2394 مؤسسة سنة 2021 أي بنسبة 30%، تليها المؤسسات التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تقارب 18%، ثم النقل والمواصلات وخدمات مقدمة للمؤسسات كل بنسبة 10%، بينما لا تتعدى باقي المجلات نسبة 7%.

5 – 2 هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة

لتعزيز ودعم الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، هناك العديد من الهيئات التي سخرت من أجل ذلك، سيتم التعرض لأهمها مع تقديم موجز لأهم انجازاتها فيما يلي:

5 – 2 – 1 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

ظهرت وكالة (ANADE) بصدور المرسوم التنفيذي رقم: 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296 (المادة 01 من المرسوم التنفيذ 20-329، 2020، ص 9) المتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد لوكالة (ANSEJ)، حيث تغير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE). كما جاء كذلك في المادة 2 من ذات المرسوم التنفيذي تحويل المهام، التي كان يشرف عليها كل من "الوزير المكلف بالتشغيل" و"الوزير المكلف بالعمل والتشغيل" إلى "الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة".

تقدم (**A**gence **N**ationale d'**A**ppui et de **D**eveloppement et de l'**E**ntreprenariat) إعانات مالية وامتيازات جبائية للمؤسسات المصغرة في إطار صيغتين من التمويل هما: **التمويل الثنائي (يتضمن** المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع ويتغير مستوى هذه المساهمة حسب مستوى الاستثمار، وقرض بدون فائدة تمنحه (ANADE)، يتغير حسب مستوى الاستثمار). **والتمويل الثلاثي (يتضمن** المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع، قرض بدون فائدة تمنحه (ANADE)، قرض بنكي يخفض جزءا من فوائده من طرف (ANADE) ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض).

لقد ساهمت الوكالة في تمويل 4531 مؤسسة مصغرة، استطاعت توفير 11208 منصب عمل إلى غاية سنة 2020، اعتمدت أغلبها على صيغة التمويل الثلاثي التي أساسها المساهمة البنكية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): عدد المشاريع الممولة من قبل (ANADE) بولاية عنابة إلى غاية 2020 حسب الصيغة التمويلية

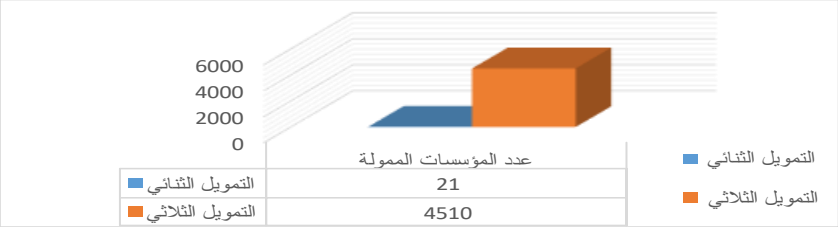

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية عنابة.

من الشكل أعلاه نلاحظ، أن أكثر من 99% من المشاريع الممولة تندرج تحت صيغة التمويل الثلاثي، ويعود ذلك أساسا لكون المساهمة الشخصية لصاحب المؤسسة تقدر بـ 1%، عكس التمويل الثاني أين نجدها تقدر بـ 29% من إجمالي المشروع، ومساهمة الوكالة تقدر بـ 29%، لتبقى النسبة الأكبر في هذه الصيغة هي عبارة عن قروض بنكية بنسبة 70%. وفيما يلي عرض لمساهمة البنوك في التمويل الثلاثي للمشاريع الممولة من قبل (ANADE).

الشكل رقم (07): مساهمة البنوك ضمن صيغة التمويل الثلاثي لـ (ANADE)

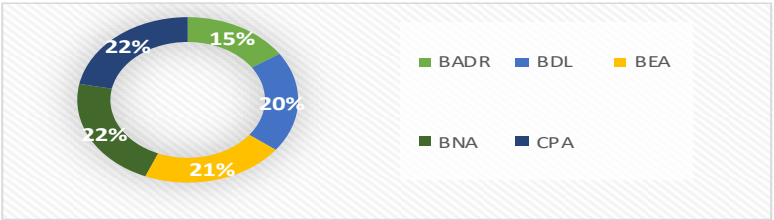

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية عنابة.

نتبين من الشكل أعلاه، أن مساهمة البنوك العمومية في التمويل ثلاثي الصيغة بقروض بنكية ضئيلة الفائدة لأصحاب المشاريع الممولة من قبل (ANADE) هي تقريبا متساوية.

5 – 2 – 2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

نظرا لعدم تمكن وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) من تحقيق الأهداف المرجوة منها منذ نشأتها تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، والمتمثلة أساسا في تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات. أدى ذلك إلى بروز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (**A**gence **N**ationale de **D**eveloppement de l'**I**nvestissement) سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 01-03 في 20 أوت 2001، وتم ذلك بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار. وفي إطار تطبيق التشريع الجديد فإن وكالة (ANDI) تتكفل بالمستثمرين سواء كانوا محليين أم أجانب وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمار. وفيما يلي عرض لحصيلة مساهمة الوكالة منذ نشأتها إلى غاية مارس 2022.

الجدول رقم (08): حصيلة مساهمة (ANDI) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة إلى غاية مارس 2022

	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة المالية (مليون دج)	النسبة (%)	مناصب العمل	النسبة (%)
القطاع الخاص	1239	96.80	251658	72.18	28168	93.05
القطاع العام	40	3.13	96812	27.76	2035	6.72
المختلط	1	0.08	170	0.04	70	0.23
المجموع	**1280**	**100**	**348640**	**100**	**30273**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية عنابة.

يوضح الجدول أعلاه مساهمة الوكالة في دعم 1280 مشروع منذ نشأتها إلى غاية مارس 2022، أكثر من 96% منها تابعة للقطاع الخاص، بقيمة مالية تقدر بـ 348640 مليون دج، ما مكنها من توفير 30273 منصب عمل.

وعند تحليلنا لمدى مساهمة الوكالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة، يمكننا ملاحظة أنها تساهم في دعم ما يقارب 18% من إجمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة، الذي بلغ 7303 مؤسسة عام 2021 وهي نسبة مقبولة إلى حد ما، إذا ما قورنت بالإمكانيات والصلاحيات التي تتمتع بها الوكالة.

5 – 2 – 3 الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC)

تم إنشاء الـ CNAC (**C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188، المؤرخ في 6 جويلية 1994، حيث حددت مهامه في مساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 و50 سنة) والذين فقدوا وظائفهم خاصة أولئك الذين تم تسريحهم جراء خوصصة مؤسساتهم أو الذين خرجوا طوعا. علما أن الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دج مع تقديم الاستشارة والمساعدة من خلال تكوين أصحاب المشاريع عن طريق إقامة دورات تكوينية بالإضافة إلى التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة. (تعريف الصندوق الوطني للتأمين على لبطالة– https://www.cnac.dz)

أما الحصيلة الإجمالية للوكالة منذ نشأتها بولاية عنابة حتى سنة 2021، فقدرت بـ 5722 مشروع ممول بقيمة مالية تقدر بـ 21967.12 مليون دج، الأمر الذي نتج عنه خلق 13868 منصب عمل. مع الاشارة إلى أن المشاريع الممولة موزعة على 6 نشاطات أساسية، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (08): حصيلة (CNAC) بولاية عنابة إلى غاية 2021 حسب قطاع النشاط

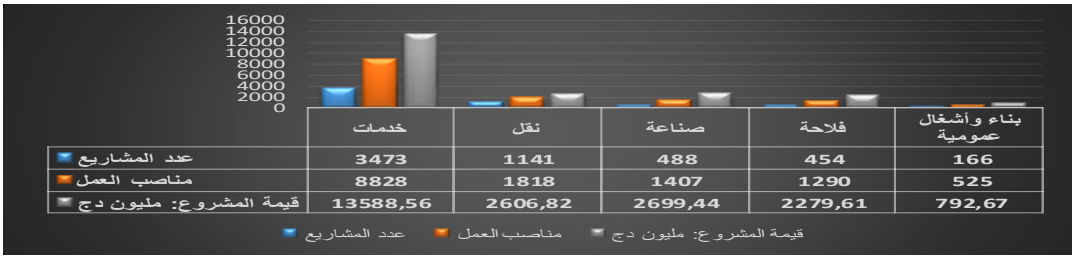

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة بولاية عنابة.**

الشكل رقم (08) يبين سيطرة الخدمات على المشاريع الممولة من وكالة (CNAC) بنسبة تفوق 60% من إجمالي المشاريع الممولة بقيمة مالية قدرت بـ 13588.56 مليون دج، يليها قطاع النقل، الصناعة، الفلاحة والبناء والأشغال العمومية على التوالي. وبما أن ولاية عنابة تمتاز بطابعها السياحي وتزخر بمقومات كثيرة في هذا الصدد فتوجه المستثمرين لقطاع الخدمات يمكن أن يساهم في دعم التنمية السياحية بها، غير أننا نلاحظ ضآلة المشاريع الفلاحية وحتى الصناعية رغم إمكانيات الولاية في هذين المجالين، مما يؤثر سلبا على فعالية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدفع بمستويات التنمية المحلية بها.

5 – 2 – 4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة، التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icro-**C**redit) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل. وهي ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة (تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz)

تعد الوكالة أحد أهم الهيئات التي يقصدها أصحاب المشاريع الصغيرة بولاية عنابة نظرا لملاءمة الامتيازات المالية التي تمنحها في إطار الصيغتين المقترحتين:

- قرض شراء المواد الأولي (الوكالة- مقاول)؛
- التمويل الثلاثي (وكالة - مقاول - بنك).

وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة بولاية عنابة منذ نشأتها إلى غاية سنة 2021.

الجدول رقم (09): حصيلة (ANGEM) بولاية عنابة إلى غاية 2021

نوع التمويل		عدد المشاريع	مناصب العمل
الصيغة المعتمدة	قرض شراء المواد الأولي	17179	17179
	التمويل الثلاثي	1836	2466
المجموع		**19015**	**19645**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصيغة الأكثر استعمالا من قبل الوكالة، هي القروض التي تمنحها لشراء المواد الأولية. فرغم قلة الأموال الممنوحة في هذه الصيغة والتي لا تتجاوز 100000 دج، إلا أننا نجدها تسد بعض الحاجيات لدى المستثمرين الصغار وخاصة **الفئة النسوية** التي تمثل أكثر من 89% من إجمالي المستفيدين منها، على عكس صيغة التمويل الثلاثي التي يمثل **الرجال** فيها حصة الأسد بنسبة تفوق 78% من إجمالي المشاريع. علما أنا **القيمة المالية لإجمالي** الإعانات المقدمة تقدر بـ 1070,25 مليون دج، مما سمح بتوفير 19645 منصب عمل.

5 – 2 – 5 حاضنة الأعمال لولاية عنابة

كان الاهتمام بمجال حاضنات الأعمال في الجزائر متأخرا نوعا ما مقارنة بالدول المتقدمة؛ وكان أول صدور لمرسوم خاص بها سنة 2003. ويقتصر دور المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع (مسعودي، 2018، ص 54).

حاضنة الأعمال بولاية عنابة هي عبارة عن هيكل استقبال وإقامة ودعم لقادة المشاريع ومنشئي الأعمال، بدأت مزاولة نشاطها في ولاية عنابة سنة 2011، هدفها الأساسي هو مساعدة وتعزيز فرص نجاح هذه الشركات في الاستمرار والتوسع. غير أن الملاحظ لحصيلة نشاط الحاضنة منذ نشأتها حتى سنة 2021 يدرك جيدا عدم فعالية الحاضنة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، إذ قدر عدد المؤسسات المنخرطة في الحاضنة منذ نشأتها سنة 2011 بـ 56 مؤسسة فقط، ساهمت بتوفير 220 منصب عمل، علما أن 37 مؤسسة تنشط في مجال الخدمات و12 مؤسسة في البناء والأشغال العمومية و6 مؤسسات فقط في الصناعة. لذا لابد من إعادة مراجعة شروط وآلية عمل الحاضنة لتفعيل دورها في دعم المؤسسات الصغيرة بولاية عنابة.

6 – الخاتمة:

نظرا للسمات والخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلت منها العديد من الدول الآلية المناسبة لتحسين مستويات التنمية المحلية بها من خلال الجمع بين قدرتها على تجسيد البرامج التنموية من جهة، وتجسيد المشاركة الشعبية لصغار المستثمرين من جهة ثانية. مما دفعها لتسخير الجهود لدعم هذا النوع من المؤسسات حتى تتمكن بدورها من تحقيق الأهداف المنوطة بها اتجاه التنمية المحلية ومن ثم التنمية الشاملة.

6 – 1 نتائج الدراسة:

اعتمادا على الإطار النظري، ومناقشة وتحليل متغيرات الدراسة قامت هذه الأخيرة بمعالجة مدى مساهمة هيئات الدعم المسخرة لدعم وترقية الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عنابة، من خلال استعراض الحوصلة الإجمالية لهذه الهيئات وتحليل الاحصائيات المحصل عليها من مختلف المديريات ذات العلاقة، وعليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تحوز ولاية عنابة على **قدرات وإمكانيات** كبيرة ومتنوعة في مختلف المجالات: صناعية، زراعية، سياحية ...الخ تؤهلها لتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية؛
- استفادت ولاية عنابة من أغلفة مالية معتبرة لدعم استثماراتها ضمن **المخطط البلدي** الذي شهدت قيمته الاجمالية تزايدا مستمرا ساهم في تهيئة الظروف المناسبة لجلب ودعم الاستثمار بولاية عنابة في مختلف المجالات، غير أن انخفاض المخصصات المالية للبرنامج **القطاعي غير الممركز** كان له انعكاس سلبي على ذلك؛
- تنشط بولاية عنابة 7303 مؤسسة صغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2021 تمكنت من توفير 45830 منصب عمل على مستوى الولاية، علما أن معظم هذه المؤسسات تنتمي للقطاع الخاص وتندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة؛

- تتواجد العديد من هيئات الدعم على مستوى ولاية عنابة من أهمها: **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحاضنة الأعمال لولاية عنابة؛**
- إن تحليل الاحصائيات المتعلقة بالهيئات السابقة يثبت التوجه الضئيل للمستثمرين الصغار لهذه الهيئات وعدم الاستفادة من خدماتها المقدمة، الأمر الذي نتج عنه **المساهمة غير الفعالة لها** في دعم الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة.

6 – 2 توصيات الدراسة:

وعليه، بادرت السلطات المسؤولة بتبني مجموعة من الإجراءات المساعدة على تفعيل دورها مع مطلع سنة 2022، من خلال العديد من الخطوات المتخذة على غرار دمج (CNAC) وتحويل ملفاتها لوكالة (ANADE) واسناد مهام هذه الأخيرة وكذا (ANGEM) إلى الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة "ضيافات نسيم". في هذا الصدد وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن إدراج مجموعة من التوصيات التي من شأنها تفعيل دور هذه الهيئات في دعم وترقية هذا النوع من المؤسسات في النقاط التالية:

- ✓ مواصلة الجهود لإعادة بعث أجهزة الدعم وكذا التكفل بالمؤسسات المصغرة المتعثرة والإسراع في تعويض ديونها من طرف "صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة"؛
- ✓ إعادة النظر في قرار دمج (CNAC) و(ANADE) وصياغة الحلول المناسبة خاصة لفئة المستثمرين المنتسبين لـ (CNAC) وتحصلت على الموافقة البنكية ودفعت المساهمة الشخصية غير أنها لم تستطع الانتساب لصندوق ضمان على الأخطار بسبب المادة 48؛
- ✓ فتح المزيد من المجالات التي يمكن أن تدعمها الحاضنات لفتح المجال لمختلف الفئات والمشاريع؛
- ✓ إعادة النظر في شروط الانتماء لهيئات الدعم ومحاولة وضع وسائل جذب لاستقطاب عدد أكبر من المستثمرين الصغار ومن ثم منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص أكبر لتأدية الدور المنوط منها اتجاه التنمية المحلية بمختلف ولايات الجزائر عامة وولاية عنابة خاصة.

7 – المصادر والمراجع:

1. القهيوي، عبد الله، و الوادي بلال محمود (2012)، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان (الأردن).
2. برنوطي، نائف سعاد (2005)، **إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة :أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان (الأردن).
3. طشطوش، هايل عبد المولى (2012)، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان (الأردن).
4. يسري أحمد، عبد الرحمان (1996)، **تنمية الصناعات الصغيرة**، الدار الجامعية، القاهرة (مصر).

[5] منصور الغالبي، طاهر محسن (2009)، **إدارة وإستراتيجية: منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان (الأردن).

[6] مسعودي، عبد الكريم (2018)، **دور حاضنات الأعمال في مرافقة وتقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مشتلة المؤسسات بأدرار**. التكامل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، الصفحة 54، جامعة أدرار (الجزائر).

[7] مسعودي، عبد الكريم، وبوقناديل، مُحَمَّد (2017)، **دور السياسة الجبائية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية للفترة 2010-2014**. التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 4، الصفحة 114، جامعة أدرار (الجزائر).

[8] عبد الوهاب،سمير مُحَمَّد (2007)، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**. مقدمة ضمن الندوة: التنمية المحلية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة (مصر).

[9] المادة 01 من المرسوم التنفيذ 20 ـ 329، (25 نوفمبر، 2020)، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 70.

[10] B.Clinard, M (1966), **Slums and Community Development: Experiments in SELF-HELP**. Fraa Press, New York (U.S.A).

[11] Daghri, T (2006), **L'économie du développement local: les fondements, théoriques** Horizon pluriel, Rabat (Maroc).

[12] Denieuil, p.-n & Laroussi, H (2005), **Le développement social local et la question des territoires**, éd. N2, Harmattan, Paris (France).

[13] Direction de tourisme Annaba (2013), **Guide touristique ANNABA : source de beauté richesse de l'histoire**. CDSP Edition, Alger (Algerie).

[14] Greffe, X (2005), **Territoires en France**, Economica, Paris (France).

[15] wilaya d'Annaba (2021), **Monoghraphie de la wilayad'Annaba. Annaba**, publication de la wilaya d'Annaba, Annaba (Algerie).

Sites Web:

[16] http/www.sme.org.sa/

الخضر، خالد مُحَمَّد، **المنشآت الصغيرة ومعطيات الظروف الراهنة** (05/ 05/ 2022)

[17] https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (05/ 02/ 2022).

[18] https://www.angem.dz/ar/article/presentation/

تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (05/ 02/ 2022).